

The effect of the public deficit in the public budget on increasing the public deb Jordan case study for the period 2006-2016

أثر العجز العام في الموازنة العامة على زيادة الدين العام دراسة حالة الأردن للفترة ٢٠١٦-٢٠٠٦

Mohammad Abu Khadija¹, Nazim Al-Shammari².

¹The World Islamic Science & Education University Prince, Amman, Jordan.

²Al-Khaled Center for Economic Studies and Consultations, Amman, Jordan.

*Corresponding author: dj_mohd@hotmail.com.

Received 01 Apr 2018, Accepted 24 May 2018, Published 01 Jan 2020.

Abstract

This study aimed at identifying the effect of public deficit in budget on Jordan public debts, the study was conducted for the period 2006-2016 to identify the size and nature of budget deficit on Jordan public debts. The study reached to many conclusions of which the most important one was the existence of significant effect of public deficit in budget on increasing public deficit due to inability of its revenues to cover its expenses, the study also concluded an adverse significant effect of public deficit in budget with the existence of the controlling variable (external Subsidies) on decreasing public debts, as the increase in external subsidies will contribute to a reduction in budget deficit. At the end the study recommended that the state should reduce its current expenditures and invest external subsidies in income generating projects to diversify its sources of revenue and should work toward reducing its current expenses so to reduce budget deficit.

Key Words: Public Debt, Deficit, Budget, External Subsidies.

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العجز العام في الموازنة العامة على الدين العام في الأردن، حيث تم إجراء هذه الدراسة للفترة ٢٠١٦-٢٠٠٦، للتعرف على حجم وطبيعة تأثير العجز العام للموازنة على الدين العام في الأردن. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها وجود أثر وذو دلالة إحصائية للعجز العام في الموازنة العامة على زيادة الدين العام في الأردن بسبب عجز إيراداتها عن تغطية نفقاتها، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير عكسي وذو دلالة إحصائية للعجز العام في الموازنة العامة في ظل وجود المتغير الضابط (المعونات الخارجية) على تخفيض الدين العام في الأردن، حيث أن زيادة المعونات الخارجية تساهم في تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة للدولة. في نهاية الدراسة أوصت الدراسة بضرورة قيام الدولة بتخفيض نفقاتها الجارية والعمل على استثمار المعونات الخارجية في المشاريع الاستثمارية المدرة للدخل بهدف تنويع مصادر الدخل والعمل على تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، العجز، الموازنة العامة، المعونات الخارجية.

المقدمة

الإطار النظري والدراسات السابقة

بدأت الحضارات والأمم السابقة في العصور القديمة بإنفاق وجباية الأموال دون الاعتماد على الأسس والقواعد التي يتم استخدامها في وقتنا الحالي، وقد كانت بريطانيا أول من قام بضبط ما سمي بالموازنة العامة التي تعنى بإيرادات ونفقات

الدولة وذلك في عام ١٧٣٣، حيث بدأ البرلمان في بريطانيا بالإشراف على السلطة التنفيذية في إدارتها للضرائب وجبايتها، وقد كان إشرافه على الإيرادات دون التدخل في الإنفاق العام، وقد استمر الأمر هكذا لمائة عام بعدها أصبح البرلمان يقوم بالرقابة والمحاسبة على إنفاق الأموال العامة بالإضافة إلى إيراداتها، وفي عام ١٨٢٠ قامت فرنسا باتباع مبدأ الموازنة العامة، وفي عام ١٨٣٦ تبعتها روسيا، وفي عام ١٨٨٠ تبعتها مصر، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل في وقتنا الحالي أحد القوى الاقتصادية العظمى إلا أنها لم تكن تطبق مبدأ الموازنة العامة قبل عام ١٩٢٠، وقد انتشر الاعتماد عليها بعد ذلك في جميع دول العالم (الحاج، ٢٠٠٩).

أصبح للموازنة العامة في وقتنا الحالي دور كبير وهام في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المجتمعات، وأصبحت تتعاظم أهميتها وتتنامى في شتى اقتصاديات العالم خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، كما أصبح هناك تنامي في الدور الذي تلعبه الحكومات في نشاطها الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تزايد عجز الموازنات العامة في العديد من دول العالم، وقد ازداد القلق بشأن هذا العجز خاصة بعد نموه وتجاوزه الحدود المعقولة، ووصوله إلى مراحل أصبحت تشكل تهديداً على الاستقرار النقدي والمالي للدولة (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٧).

من جهة أخرى، قد تلجأ حكومات الدول إلى الديون العامة، إلا أنه وعلى الرغم من أن الواقع يتطلب أن تلجأ أغلب دول العالم في يومنا الحالي إلى الدين العام لتغطية العجز الموجود في موازنتها العامة، إلا أن الواقع والمنطق من جهة أخرى يؤكد على أهمية الأخذ بعين الاعتبار إحداهما في التوازن في الاعتماد على الدين العام بشكل يمكنه من إحداث الآثار الحميدة منه على مستوى الدخل القومي وعلى الطلب الكلي الفعال (دوابه، ٢٠١٦).

في ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة للبحث في العجز العام الحاصل في الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية وتأثير ذلك على زيادة الدين العام فيها.

تستحق الموازنة العامة في أي دولة أن تحظى بالاهتمام الكبير، كونها أداة مهمة تتمكن الدولة من خلالها في رسم خطة تهدف لتقدير النفقات والإيرادات، ومعرفة مقدار العجز المتوقع في الموازنة، فهي بمثابة برنامج عمل للدولة في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والمالية والاقتصادية (ابراهيم، ٢٠١٥).

وتصدّرت الدول النامية بصورة خاصة صفة عجز الموازنة، حيث اتّضحت معالم هذا العجز في تلك الدول أكثر منها في الدول المتقدمة، فقد كانت المخاطر المالية في بداية الأمر على هيئة أزمة أو القيام بتسديد نفقات طارئة، ولكن الأمر تطور ليصبح عجزاً مستمراً منذ فترات طويلة وبصورة متفاوتة له آثاره السلبية التي اعتبرت من الشؤون المرفوضة لأي دولة، وقد لاحق عجز الموازنة كافة دول العالم دون استثناء، مما جعله يحتلّ مكانةً واسعةً من الاهتمام للبحث في طرق مواجهته، وعلى من تقع مسؤوليته، والمقابل الاجتماعي له، وأبرز النتائج المنبثقة عنه والسياسات المقترحة للتصدي له (عبدالله، ٢٠١٢).

يمثل عجز الموازنة مُعضلةً اقتصاديةً كبيرةً تواجه الحكومات في الدول لانعكاس نتائجه بصورة مباشرة على النشاط الاقتصادي بشكل عام، وهو تحدي يقف أمام الدول التي تشهد مزيداً من العجز وما يترتب على هذا العجز من تراكم الدين العام للحكومات في الدول سواء كان ديناً خارجياً أو داخلياً، وبالتالي يُعيق البرامج التنموية التي تسعى الحكومات لتنفيذها نتيجة استمرارية العجز في الموازنة. (عبدالله، ٢٠١٢)، ويوصف عجز الموازنة بأنه اختلال هيكلية يصيب الجهاز الحكومي في الدول بصورة عامة والنامية بصورة خاصة (سلامة، ٢٠٠٦).

مفهوم الموازنة العامة

اهتم الباحثون بدراسة الموازنة العامة فتعددت التعاريف حول مفهومها، تبعاً لوجهات النظر التي تبناها الباحثون لتحديد مفهوم الموازنة العامة فمنهم من عرّفها حسب الإطار القانوني الذي يحكم العلاقات والآثار المترتبة عليها، أو بناءً على الوظيفة التي تقوم بممارستها.

فبعض التعريفات اهتمت بالوظيفة المالية بينما شدّدت الأخرى اهتمامها على الوظيفة المحاسبية، وبعضها سلّط تركيزه على الإطار المالي الذي يحكمها، وقد تنبّه الباحثون لوجود تطور حاصل في تعريف الموازنة العامة بفعل تطور الدور والوظيفة الذي تمارسه الموازنة العامة في النظام الاقتصادي والمالي.

فقد عرّفها (عبد الرازق، ٢٠٠٢) بأنها "عبارة عن خطة مالية للدولة خلال فترة زمنية مستقبلية تكون بالغالب لمدة سنة، وهي تمثل أداة للحكومة لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، ويُعدّ قدرة الدولة على التحكم بمواردها المالية مؤشراً على سيادة الدولة في السيطرة على نفقاتها وإيراداتها العامة مما يقدم صورة واضحة عن سياسة الدولة المالية". أما (العلي، ٢٠١١) في تعريفه للموازنة العامة "أداة مالية يتم توظيفها للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية التي تتطلب رفع قدرة الفرد ودفعه لمزيد من العمل وترشيد الاستهلاك وتعبئة الادخار".

وفي تعريف آخر ل (صبيح، ٢٠٠٨) بأنها "الخطة المالية للحكومة خلال فترة سنة مالية لاحقة تحتوي على توقع وتقدير لنفقات الدولة العامة وإيراداتها التي يتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية، والتي تمثل تحقيقاً ملموساً لسياسات الدولة واختياراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية". كما قام (عبد الحميد، ٢٠٠٥) بتعريفها "بأنها برنامج عمل مالي يتشكّل في صورة وثيقة يتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية وتحتوي على توقعات وتقديرات بصورة مُفصّلة لكافة الإيرادات والنفقات العامة لسنة قادمة، كما وتمثل الموازنة العامة أداة أساسية يتم استخدامها في السياسة المالية للوصول لحزمة من الأهداف المالية والاجتماعية والاقتصادية".

وواصل القانون الأمريكي الاهتمام بالموازنة العامة ليعرفها بأنها "صكّ يتم تقدير النفقات والواردات خلال السنة القادمة التالية بموجب آليات الجباية المقترحة والقوانين التي يتم العمل بها عند التقديم" (طاقة والغزوي، ٢٠١٠).

وعلى ضوء التعريفات السابقة يعرف الباحث الموازنة العامة بأنها "خطة مالية يتم توثيقها والتي تعكس التقديرات والتوقعات لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية واحدة، حيث تعبر هذه الموازنة عن فلسفة الدولة المالية وتكشف عن أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجهها والتي تنعكس بالتالي على الوضع الاجتماعي للدولة"، فالموازنة العامة أداة مهمة في الجهاز الحكومي لأي دولة يتم من خلالها بيان حصيلة الأموال في الدولة وعلى ماذا يتم إنفاق هذه الأموال لتستوفي متطلبات أي دولة.

أهداف الموازنة العامة

ليس من العدل حصر الموازنة العامة على هيئة تقدير للنفقات والإيرادات خلال فترة زمنية قادمة، بل أن الموازنة العامة لها أبعاد أعمق تتمثل بكونها الأداة المالية التي عن طريقها تسعى الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في تمويل التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، فالموازنة العامة تمثل الصورة الحقيقية لأهداف الحكومة المالية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وكشف مدى صدق الحكومة في فلسفتها المتبعة من قبلها بحيث تكون على هيئة أرقام تنظم ضمن وثيقة رسمية، ومن أبرز الأهداف للموازنة العامة التي استطاعت المالية العامة أن توضحها بعد أن استطاعت تخطي حاجز الأهداف الماضية الذي خططت لها النظرية المالية التقليدية، وما يلي توضيح لأهم تلك الأهداف (العلي، ٢٠١١):

– الأهداف الاقتصادية: سعت الموازنة العامة للوصول إلى الهدف الرئيسي منها المتمثل بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد استخدم التحليل الاقتصادي المالية العامة وبالذات عجز الموازنة (التمويل بالعجز) والفائض منها بوصفها أداة للتوصل لتوازن الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل، وبذلك يكون هدف الموازنة العامة قد تخطى فكرة الوقوف عند حاجز تحقيق التوازن المالي بين الإيرادات والنفقات ليتعدى الهدف التقليدي الذي رسمته الدولة ويصل إلى الاستقرار الاقتصادي، كما تسعى الموازنة من خلالها للحدّ من أخطار التضخم من خلال سحب جزء من القوة الشرائية للكفّ عن الطلب الفعليّ الزائد لأن قوة التضخم تكبر في فترات الرّواج مما يستدعي استخدام فائض الميزانية (الضرائب أكبر من النفقات)، بينما في فترات الكساد يتم استخدام التمويل بالعجز (الضرائب أقل من النفقات) بهدف الحدّ من الاتجاهات الانكماشية التي تهدد النشاط الاقتصادي والتقليل من هبوط الدخل القومي، مما يُغذي النشاط الاقتصادي بالقوة الشرائية ويزودها بها. الأهداف الاجتماعية: تُعدّ الموازنة العامة فرصة يتم من خلالها توزيع الدخل القومي، عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وبالذات الضرائب المباشرة التي يتم الاستفادة من محصلتها لتمويل جزء من النفقات التي تعتمد عليها الطبقات الفقيرة المتمثلة بدعم السلع الاستهلاكية المهمة والخدمات الصحية المجانية واعانات الضمان الاجتماعي والتعليم المجاني، مما يقود لتقليل فجوة الفوارق بين دخل الأفراد وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية، ويعد فرض الضرائب على السلع الاستهلاكية التي لا تتمتع بالرغبة لاستهلاكها على الصّعيد الاجتماعي طريقة للتوجيه الاجتماعي يدفع بالأفراد للتخفيض من استهلاكهم لهذا النوع من

السلع، ويتم تشجيع النسل من خلال منح بعض الحوافز خاصة إذا كان هذا النسل مقبولاً من ناحية الدولة حيث يكون شكل الحافز على هيئة علاوات عائلية تتزايد بناءً على عدد الولادات أو على صورة إعفاءات ضريبية أي ما يسمى (بالضريبة السالبة).

- الأهداف المالية: تعتبر الموازنة العامة صورة حقيقية للوضع المالي للدولة فهي بمثابة وثيقة مالية تذكر وتحدد مصادر الإيرادات العامة أثناء السنة المالية، وترسم الجداول بصورة تفصيلية للأغراض والنفقات العامة، فهي توضح بشفافية عالية المركز المالي للدولة من حيث توافر التوازن الحقيقي وسلامة المركز المالي للدولة، وتكشف الموازنة عن مواطن الفائض أو العجز فيها لاستفيد من تأثيرات كل منها على كافة المجالات الاقتصادية والمالية.
- الأهداف السياسية: تُدسّن الموازنة العامة لأسس الديمقراطية في إدارة الحكم في أي دولة، لأن إقرار الموازنة في الدول التي تتخذ الديمقراطية منحى لها يتم من خلال مجلس الأمة ويتم الاعتماد عليه بصورة حقيقية ومكشوفة وواضحة تظهر مدى تحلي الشعب بحقوقه الدستورية وحرّيّاته الكاملة، بينما توصف الدول التي يكون للسلطة التنفيذية الدور الأول في إملاء الموازنة وإقرارها وفرضها على الشعب دون العودة للسلطة التشريعية وتهميش دورها وإضعافه بأنها حكومات ودول تخلو من الديمقراطية والحرية.

عجز الموازنة العامة

توسّمت الدول النامية بوسام عجز الموازنة، واعتبر هذا العجز خلل هيكلية أصاب كيان هذه الدول، وعند الالتفات للجزء الآخر من العالم وهي الدول الصناعية والمتقدمة نجدها قد صبّت اهتمامها على علاج مشاكل الدورة الاقتصادية (مشكلات الرخاء والكساد) وركزت المالية العامة فيها على حل هذه المشاكل، بينما الدول النامية وضعت على عاتقها تحقيق مهمة التنمية والارتقاء بمستوى معيشة الناس واتخذت لنفسها اتجاه مُغاير، جعلها تعتمد على قاعدتين رئيسيتين وهما: نمو الإيرادات العامة من ناحية ونمو الإنفاق العام من ناحية أخرى، ونتيجة لنمو الإنفاق العام بمعدلات كبيرة تفوق الإيرادات العامة استدعى ظهور العجز في الموازنة العامة للدولة (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٧).

وللموازنة العامة نوعان، الأول العجز النقدي والثاني هو العجز المالي، وفيما يلي بيان لكل منهما (ميثم وعلي، ٢٠٠٤):

- العجز النقدي: تنشأ مشكلة العجز النقدي في الموازنة العامة التي تتصف بالموازنة المتطابقة والموازنة، حيث تكون الإيرادات العامة المتوقعة كافية ليتم تغطية النفقات العامة المتوقعة، ولكن الإنفاق يستمر جارياً بالرغم من التأخير الحاصل في استيفاء الإيرادات الاعتيادية بصورة مُسبقة في المواعيد المحددة لها بفعل موسمية تحصيل جزء من الإيرادات العامة، هذا كله يقود لحصول عجز في السيولة النقدية للخزانة العامة مما يسبب العجز النقدي، ويتم علاج هذه المشكلة من خلال إصدار أذونات خزنة الدولة لمدة (٩١) يوم بحيث تكون قصيرة الأجل، وبفعل هذا الإجراء تصبح تتصف بسيولة عالية ويتعد ناقوس الخطر عنها نتيجة عدم الوفاء عن الاستحقاق بسبب قصر الأجل.
- العجز المالي: هو يمثل الزيادة الحقيقية في النفقات العامة عند مقارنتها مع الإيرادات العامة أثناء السنة المالية، وتقوم الدولة بمعالجة هذا العجز من خلال إصدار سندات الخزنة العامة التي تتصف بمدّة متوسطة الأجل إلى مدة طويلة الأجل، وتلجأ الدولة لهذا النوع من القرض (سندات الخزنة العامة) بسبب الضعف في قدرتها على تلبية نفقات العجز المالي أثناء السنة المالية.

ويرى الباحث أن عجز الموازنة لأي دولة على اختلاف أنواعه ينشأ نتيجة لجوء الدولة لزيادة نفقاتها في ظل ضعف الإيرادات المتاحة لديها ضمن السنة المالية.

الدين العام

يُعدّ الدين العام فكرة وليدة العصر الحديث، نشأت في القرن الثامن عشر تحديداً، وكان صعود هذه الفكرة على السطح بفعل تغير مُتطلبات الشعب وتطوره، بالإضافة لتمتع السلطات التشريعية التي تعتبر الجهة الوحيدة الممثلة للشعب بالحق الكامل في اللجوء للاقتراض وفرض الضرائب.

وقد واجهت فكرة الاقتراض هجوماً حاداً من قبل أصحاب الفكر التقليدي، ورأى أصحاب الفكر الكلاسيكي أن القروض العامة تُعدّ تعدياً على الإيرادات المتوافرة وقروضاً لا يتم من خلالها تحقيق إيرادات عام للدولة، ودعا أصحاب هذا

الاتجاه إلى أهمية معادلة الموازنة العامة للدولة بصورة سنوية (عثمان، ٢٠٠٨). ويقود عجز الإيرادات عن تغطية النفقات إلى دفع الدولة للاقتراض من الخارج، وقد يُستفاد من الاقتراض لامتناس القوة الشرائية للأفراد وتمويل الاستثمارات التي تعجز المدخرات المحلية عنها (شامية والخطيب، ٢٠٠٢).

تعريف الدين العام

يلعب الدين العام دوراً مهماً في اقتصاديات الدول، حيث يؤثر بصورة مباشرة على طبيعة المستوى المعيشي لأفرادها، ويمتد تأثيره لمستقبل الأجيال القادمة والحالية، مما يستدعي أن تتكفل الميزانية بتوفير الموارد الحكومية المطلوبة لذلك الدور المهم.

ويُعدّ الدين العام بمثابة طوق النجاة للحكومات تتشبث به الدول لتمويل النفقات العامة بوصفه مصدراً من مصادر الإيرادات العامة المهمة في حال عدم القدرة على تحصيل الضرائب بوصفها مصدراً آخر للإيرادات مما يدفعها للاقتراض من الدول الأجنبية أو الدولية أو المحلية أو من الأفراد لتحصيل هذه الإيرادات، كما أن الدين العام يمثل حصة مهمة من إدارة الدين الحكومي وإدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي والموازنة العامة.

وفرض الدين العام وجوده على الدول مع بداية القرن الثامن عشر على المجتمعات بفعل الامتياز الكامل الذي حصلت عليه الحكومات لفرض الضرائب بالإضافة للتغير السريع الحاصل في المجتمعات وتطوره المستمر، وبذلك فإن فكرة الاعتماد على الدين العام هي جديدة ومستحدثة على المجتمعات (دوابه، ٢٠١٦).

ومن هنا فقد تعددت التعريفات للدين العام من قبل الباحثين ملتفتين للاعتبارات الاقتصادية والقانونية عند تعريف الدين العام، فعرفه (العضايلة، ٢٠١٥) بأنه "مبلغ نقدي من المال تقوم الدولة باقتراضه من المؤسسات المالية الدولية أو المؤسسات العامة الوطنية أو الخاصة بموجب اتفاق يتم الاعتماد عليه كمرجعية مشروعة يرتكز على قاعدة قانونية تصدر عن السلطات التشريعية، حيث تحتوي هذه الوثيقة ضمانات بالتعهد والالتزام والوفاء باسترداد المبلغ المقترض مع دفع الفائدة المترتبة عليه ضمن شروط الاتفاق المُبرم".

ولجأت كبرى المؤسسات الدولية المتمثلة ببنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى وضع حدود لتعريف الدين الخارجي: فعرفته بأنه "الدين الإجمالي خلال تاريخ محدد حيث يمثل ما يعادل قيمته مبالغ الالتزامات الجارية والتعاقدية والمؤدية لدفع الأفراد المقيمين في بلد غير المقيمين في البلد من خلال سندان الأول يمثل وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو دون الفوائد والثاني دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو دون سداد المبلغ (عبد، ٢٠٠٨).

أنواع الدين العام

يقسم الدين العام إلى مجموعة من الأنواع بناءً على النطاق المحيط بالدين واعتماداً على اعتبارات مختلفة أخرى، ومن أبرز هذه الأنواع ما يلي (دوابه، ٢٠١٦):

- الدين العام المحلي: وهو ما يُعرف في علم المالية العامة بالقروض العامة المحلية، ويقصد به المبالغ التي يتم تحصيلها من قبل الدولة عن طريق الأشخاص الاعتباريين المقيمين في الإقليم دون الالتفات لجنسياتهم أو لكونهم أجنبان أو مواطنين بالإضافة لحصولهم على هذه المبالغ من الأشخاص الطبيعيين في الدولة.
- الدين العام الخارجي: وهو الدين الذي تحصل عليه الدولة من أشخاص اعتباريين أو طبيعيين مقيمين خارج الدولة أو من صندوق دولي أو حكومي أو منظمة دولية في الخارج أو هيئة دولية أو من دولة أجنبية، وقد تم تعريف الدين الدولي إجمالي الدين الخارجي بأنه: مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة والتي تقبل السداد بالعملة الصعبة أو من خلال خدمات أو سلع.

ويتأثر الاقتصاد القومي بالقروض العامة، ويعتمد مدى هذا التأثير على مصدر القروض، فيزداد معدل النمو الاقتصادي وكذلك مستويات التشغيل في الاقتصاد القومي باتجاه التشغيل الكامل، نتيجة ازدياد الطلب الكلي بفعل اعتماد القروض العامة في مصادرها في هذه الحالة على مدخرات الأفراد المكتنزة، أما في حالة كون المصادر لهذه القروض من المؤسسات العامة غير المصرفية المستثمرة بالأصل بالإضافة لمدخرات الأفراد فإن ذلك سيقود لتغيير الوجهة التي تعمل على الاستثمار، وفي حالة

كانت مصادر هذه القروض هي المصارف التجارية أو المصرف المركزي فإن تلك المؤسسات قادرة على إيجاد قوة شرائية جديدة بفعل ظهور الآثار الانكماشية كنتيجة للجوء لهذا النوع من مصادر القروض العامة (المهيائي، ٢٠٠٧).

سلبيات الدين العام

إن تجاهل الفوائد المترتبة على الاقتراض العام يُعدّ اجحافاً بحق هذه الظاهرة الاقتصادية، ولكن المبالغة في الاعتماد على الاقتراض يصيب جهاز الدولة الاقتصادي بتحديات وسلبيات وخصوصاً إذا تم توظيفها في الأنشطة الغير إنتاجية، ومن أبرز السلبيات للاقتراض ما يلي (صالح، ٢٠٠٥):

- زيادة عجز الموازنة: لأن الدين العام يعمل على اقتطاع حصة من الناتج المحلي للدولة، مما يؤدي لارتفاع النفقات بالمقارنة مع إيرادات الدولة، ومن ثم يظهر الازدياد في عجز الموازنة.
- التأثير السلبي على الاستيراد: ترتبط مستويات الاستهلاك والاستثمار والإنتاج في الدولة بمدى قدرتها الاستيرادية وتتأثر بها، ففي حالة عدم قدرة الدولة على استيراد سلعها وحاجاتها المهمة للدولة ولأفرادها فإن القدرة الاستيرادية تضعف فيقود ذلك لبروز الأزمات الاقتصادية للدولة.
- ارتفاع العبء الضريبي على أفراد المجتمع بفعل زيادة القروض العامة.
- مضاعفة التكاليف على المشروعات العامة المعتمدة على فكرة الاقتراض، لأن التكاليف تسدد على مرتين، تكون الأولى في تسديد أصل القرض، والثانية على هيئة فوائد للقرض.
- تأثير الاحتياطات الأجنبية: تلجأ الدولة للاعتماد على الاحتياطات الأجنبية بهدف خدمة أعباء الدين الخارجي، لأن القروض الخارجية تحدث خلل هيكل في ميزان المدفوعات بفعل زيادة العجز في الميزان التجاري والحساب الخارجي التي تكونت بفعل أعباء القروض الخارجية.
- حدوث التضخم في بعض الأحيان كردّ فعل على الاقتراض: الذي ينشأ نتيجة ارتفاع المعدل العام للأسعار كنتيجة مُحتمة لانخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد، فالقروض العامة تخلق حالة من التراجع في الإنتاج القومي وارتفاع النفقات العامة غير المنتجة، مما يضطر الدولة للجوء للإصدار النقدي لسداد الالتزامات المستحقة عليها.

الدراسات السابقة

يوجد مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتي لها صلة بموضوع الدراسة ومُتغيراتها، تم تلخيص أهم الدراسات الأكثر قرباً لموضوع الدراسة، والتي تلخص كما يلي:

دراسة (العضايلة وآخرون، ٢٠١٥) هدفت الدراسة إلى التعرف على دراسة هيكل الدين العام في الأردن، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الكمي الوصفي وذلك بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، واختبار تصحيح الخطأ بهدف معرفة العلاقة بين الدين الداخلي والدين الخارجي منسوباً للناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، واجمالي الدين منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة لغايات بيان تأثير الدين الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي. وخُصّصت الدراسة إلى أن نتائج اختبار التكامل المشترك وجود متجه تكاملي وحيد يصف سلوك المتغيرات على الأجل الطويل، ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ تبين أن حوالي ٩٪ من الانحرافات في المتغير التابع سيتم تصحيحها سنوياً، كما تبين وجود علاقة سببية باتجاه واحد من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع، وبالاعتماد على قيم المعادلات تبين أن القروض الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وبالمقابل كان تأثير الدين الداخلي ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي. وأوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي وتوجيه هذه القروض للاستثمار في المشروعات الإنتاجية، للحد من أعباء خدمة الدين.

دراسة (أبراهيم، ٢٠١٥) هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على جانبي الموازنة العامة في مصر لتحديد مقدار العجز الكلي وعرض تطور حجم الدين الخارجي لمصر، وقياس أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٣).

ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي لعرض تطور كل من عجز الموازنة العامة والدين الخارجي، كما وتم اعتماد المنهج الاحصائي الذي يتضمن الاسلوب القياسي لتقدير العلاقة بين العجز الموازنة والدين الخارجي من خلال نموذج قياسي لاختبار طبيعة واتجاه العلاقة بينهما.

وخلصت الدراسة إلى أن تزايد قيمة العجز في الموازنة العامة في مصر خلال فترة الدراسة والذي يرجع الى زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، بالإضافة الى تذبذب اجمالي الدين الخارجي ما بين الارتفاع والانخفاض، في حين اظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك ان هناك علاقة طردية طويلة الاجل بين الدين الخارجي والنفقات العامة، وعلاقة عكسية طويلة الاجل بين الدين الخارجي والإيرادات العامة والنتائج المحلي الاجمالي، وبينت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية بين النفقات العامة والدين الخارجي. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الانتاج المحلي والاستثمارات في المشروعات التنموية من اجل زيادة مصادر تمويل الموازنة.

دراسة (أبو زعيتر، ٢٠١٢) هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الموازنة العامة ومراحل إعدادها وتطويرها وتقسيماتها والقوانين المنظمة لها في فلسطين، ومن ثم التعرف على مصادر تمويل الموازنة الفلسطينية بشكل عام والمحلية منها بشكل خاص، والوقوف على أهمية كل منها وتحديد دوره في تمويل النفقات العامة في الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)، ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية عبر تقسيمها إلى أربع مراحل زمنية وفق التطورات السياسية، حيث اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب التحليل الوصفي المقارن بدراسة الواقع ووصفه من خلال تحليل الموازنات العامة والتقارير المالية الفعلية الصادرة عن الجهات الرسمية. وخلصت الدراسة إلى أن أسلوب الموازنة المطبقة فلسطينياً هو موازنة البنود وليس موازنة البرامج والأداء، وأن نسبة النفقات التطويرية إلى النفقات العامة بلغت ١٢٪، أما النفقات الجارية فوصلت إلى ٧٧٪ بالمتوسط، أكثر من ٦٠٪ منها متعلقة بالرواتب والأجور، وأن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ساهمت في زيادة الإيرادات المحلية للسلطة من خلال مساهمتها في زيادة حجم التبادل التجاري، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن إسرائيل تستحوذ على أكثر من ٧٧٪ بالمتوسط من حجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية، كما توصلت إلى أن متوسط صافي الإيرادات المحلية للسلطة بلغ ٥٣٪ من متوسط إجمالي الإيرادات العامة، وساهم بمتوسط (٢٩,٢٥٪) في الناتج الإجمالي المحلي، في تمويل ٦٥٪ من متوسط النفقات الجارية، وأظهرت الدراسة أن متوسط المنح والمساعدات الخارجية التي تلقتها السلطة خلال فترة الدراسة بلغ ٤٧٪ من متوسط إيراداتها العامة، ٧٥٪ منها خصص لدعم الموازنة الجارية، و٢٥٪ لتمويل النفقات التطويرية، وتوصلت الدراسة إلى أن السلطة لا تستطيع الاستغناء التام عن المساعدات الخارجية لدعم الموازنة الجارية بحلول عام ٢٠١٣ بدون اتخاذ مزيداً من الإجراءات التقشفية لخفض نفقاتها الجارية. وأوصت الدراسة بأهمية الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لضمان توزيع الموارد المالية المتاحة للسلطة الفلسطينية توزيعاً أمثل بما يتوافق مع الأهداف الأساسية للحكومة.

دراسة (الصوص والحلبي، ٢٠١٢) هدفت الدراسة إلى التعرف على جانبي الموازنة العامة ومن ثم التوصل إلى قيمة العجز المالي خلال فترة منتقاة من السنوات شكلت فترة الدراسة الممتدة ما بين (١٩٧٧-٢٠٠٦)، ومن ثم دراسة اثر العجز المالي في الموازنة على عدة متغيرات اقتصادية قومية تشمل الدخل القومي والناتج المحلي، الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي، الاستثمار العام، المستوى العام للأسعار، المديونية الداخلية والخارجية والنمو الاقتصادي لمعرفة مدى تأثير كل منها بالعجز المالي، ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على أسلوب التحليل الوصفي في تحليل البيانات الخاصة بالدراسة خلال سلسلة زمنية تمتد ثلاثين سنة (١٩٧٧-٢٠٠٦) وتم تجاهل السنوات الأربعة الأخيرة (٢٠٠٧-٢٠١٠) وذلك لعدم توفر بعض البيانات لبعض المتغيرات محل البحث من جهة ومن جهة أخرى تم استبعاد السنوات اللاحقة للأزمة الاقتصادية العالمية، أما منهجية الدراسة فكانت من خلال تحليل الارتباط والانحدار البسيط، كما تستخدم الدراسة أسلوب التحليل القياسي لقياس اثر العجز المالي على المتغيرات المختلفة خلال فترة الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن العجز العام في الموازنة العامة يؤثر على الاقتصاد الأردني، كما وبينت نتائج الدراسة أن نسبة العجز العام في الموازنة العامة إلى الدخل القومي في تزايد مستمر وإن كانت نسبة قليلة، كما وأظهرت نتائج الدراسة وجود نمو مضطرب للمتغيرات الاقتصادية عبر الزمن في الفترة محل الدراسة فيما عدا معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية والذي أظهر اتجاهها للانخفاض بشكل طفيف خلال الفترة علماً بأنه ليس ذا دلالة إحصائية بسبب ارتفاع مستوى المعنوية. وأوصت الدراسة بضرورة إمكانية تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال محاولة تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة لا سيما من الإيرادات المباشرة.

دراسة (الحصري، ٢٠١٢) هدفت الدراسة إلى معرفة نوع العلاقة ما بين العجز العام في الموازنة ومعدل الفائدة على الودائع لأجل، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على منهج التحليل القياسي لطريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج بعد إجراء الاختبارات اللازمة لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين (١٩٩٦-٢٠٠٨). وخلصت الدراسة إلى أن لعجز الموازنة العامة أثراً إيجابياً على معدل الفائدة مما يدعم فكرة إثر المزاخمة للقطاع الخاص.

كما وظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي والدين العام على معدل الفائدة، حيث إن لجوء الحكومة بشكل متزايد إلى تمويل العجز بالدين وما يصحبه من زيادة النفقات الحكومية لدفع خدمة الدين يعمل على زيادة الضغط على الاستثمار الخاص، ويؤدي ذلك بالبنوك التجارية إلى التوجه لرفع معدلات الفائدة لزيادة استقطاب الودائع نظراً لارتفاع الطلب على الارصدة النقدية في البنوك واستمرار الاحتياطي الفائض بالانخفاض. وأوصت الدراسة بضرورة إمكانية تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال محاولة تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة لاسيما من الإيرادات المباشرة.

دراسة (Cecchetti, et al., 2011) هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الدين العام ونتائجها الاقتصادية من خلال استخدام مجموعة من البيانات الخاصة والمتمثلة بكل من (الدين الحكومي غير المالي، والديون التجارية والمنزلية)، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها خلال الفترة الممتدة ما بين (١٩٨٠-٢٠١٠) لدول نامية، كما واعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب التحليل الوصفي المقارن بدراسة الواقع ووصفه من خلال تحليل الموازنات العامة والتقارير المالية الفعلية الصادرة عن الجهات الرسمية. وخلصت الدراسة إلى أن الدين العام الحكومي يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي، فقد بلغ الدين الحكومي حوالي ٨٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وأوصت الدراسة الدول ذات الديون المرتفعة التصرف السريع لمعالجة المشكلات المالية وابقاء حجم الدين ضمن الحدود الدنيا الممكنة.

دراسة (Ozturk-degirmen, 2004) هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عجز الموازنة العامة على رفع أسعار الفائدة في تركيا في ظل تزايد عجز الموازنة ولجوء الحكومة إلى تمويله من خلال السندات الحكومية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال ثلاث نظريات وهي (الكينزية، والريكاردية، ونظرية تسهيل العجز في الموازنة) خلال الفترة الممتدة ما بين (١٩٧١-٢٠٠١) لدولة تركيا. وخلصت الدراسة إلى أن خفض عجز الموازنة قد أدى إلى زيادة أسعار الفائدة الحقيقية، كما وبينت نتائج الدراسة أن خفض عجز الموازنة سيؤدي إلى زيادة الإنفاق وخفض العجز التجاري. وأوصت الدراسة بضرورة إمكانية تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال محاولة تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة لاسيما من الإيرادات المباشرة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تميّزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال عوامل الدراسة التي تم التّطرق إليها حيث يُلاحظ من الدراسات السابقة أخذ بعضها موضوع عجز الموازنة العامة من خلال تحديد مستوى ونوعية العجز، في حين كان هناك دراسات قليلة قامت بالتّطرق إلى تأثير عجز الموازنة العامة على الدين العام إلا أنّها لم تقم على تناول مجتمع الدراسة الخاص بالدراسة الحالية حيث تم تطبيق هذه الدراسة على المملكة الأردنية الهاشمية كونها دولة تعاني من العجز في الموازنة العامة، كما تميّزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في حادثة فترة الدراسة حيث قامت هذه الدراسة بالكشف عن أثر العجز العام في الموازنة العامة على زيادة الدين العام في الأردن خلال الفترة الممتدة ما بين عام ٢٠٠٦-٢٠١٦.

مشكلة الدراسة

تعاني الأردن كغيرها من دول العالم من الأزمة الاقتصادية بسبب شح الإيرادات التي تحققها وزيادة الأعباء المالية التي تتكبدتها ويرتبط ذلك بالموازنة العامة للدولة، الأمر الذي وضع الاقتصاد الأردني بموضع غير مرغوب فيه بسبب آثار عجز هذه الموازنة على عدة جوانب من أهمها التوجه إلى الديون في سبيل التقليل من حدة هذا العجز وذلك كون الدين العام يمثل أحد أهم مصادر التمويل الرئيسية التي يمكن أن تعتمد عليها الدولة في تغطية عجز موازنتها، وعليه يُمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

١. هل يوجد أثر للعجز العام في الموازنة العامة للدولة على زيادة الدين العام في الأردن؟

٢. هل يوجد أثر للعجز العام في الموازنة العامة للدولة في ظل وجود (المعونات الخارجية) على زيادة الدين العام في الأردن؟

أهداف الدراسة

١. تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يُمكن تلخيصها على النحو الآتي:
٢. تحديد مستويات الدين العام في المملكة الأردنية الهاشمية وبيان تقلبها من زيادة أو نقصان خلال سنوات الدراسة الممتدة ما بين ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦.
٣. تسليط الضوء على أسباب ومكونات العجز العام في الموازنة العامة في الأردن.
٤. السعي إلى وضع دليل علمي مبني على أرقام حقيقية حول أثر العجز العام في الموازنة العامة على زيادة الدين العام في الأردن.
٥. معرفة فيما إذا كان هناك أثر للعجز العام في الموازنة العامة في ظل وجود (المعونات الخارجية) على زيادة الدين العام في الأردن.
٦. محاولة الوصول إلى توصيات مناسبة حول العجز العام في الموازنة العامة في الأردن وأثره على زيادة الدين العام والتي من شأنها أن تقلل من العجز العام للموازنة أو تقليل أثر العجز على الدين العام.

أهمية الدراسة

تكمُن أهمية هذه الدراسة كونها من الدراسات التي تتطرق إلى قضية جوهرية تعاني منها الأردن، والمتمثلة بالدين العام والعجز في الموازنة العامة حيث تعد قضية الدين العام من أهم القضايا التي لها تأثير مباشر على اقتصاديات الدول، ومستوى معيشة الأفراد، ومستقبل الأجيال الحالية والقادمة فيها، فهي تتطلب توفير الموارد اللازمة لتقليل العجز في الموازنة، ومن ثم فإنها تُشكل جزءاً مهماً من إدارة الدين الحكومي، والموازنة العامة، وإدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي، بناءً على ذلك، تُكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول العجز العام وقياس مدى تأثيره على زيادة الدين العام في الأردن، وما ستقدمه من توصيات تهدف إلى تخفيض الدين العام في الأردن وتخفيض العجز في الموازنة العامة، كما وتساعد الدراسة في عملية التخطيط المالي.

تعريف المصطلحات

اشتملت هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، وفيما يلي توضيح التعريف الإجرائي لكل مُتغير:

الموازنة العامة

هي أداة مالية تعتمد عليها الدولة كتقدير لإيراداتها ونفقاتها لفترة زمنية مقبلة ومحددة تكون على الأغلب عام (سنة واحدة)، وتستخدم هذه الأداة بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (العلي، ٢٠١١).

الدين العام

عبارة عن قيمة مالية تقوم الجهات العامة في دولة ما باقتراضه من مصدر ما في سبيل تمويل أعمالها التي يصعب تغطيتها والوفاء بنفقات ومتطلبات هذه الأعمال في ظل وجود عجز في مواردها (عمر، ٢٠٠٣).

الإيرادات العامة

وهي الضرائب المتنوعة، والإعانات، والمنح، والقروض.

الانفاق العام

هي الانفاق الجاري والرأسمالي للدولة.

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: سيقوم الباحث بإجراء الدراسة في الأردن.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة على السنوات الممتدة ما بين سنة ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٦.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في تحليل البيانات على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك لمناسبته لطبيعة الدراسة حيث تم تحديد الإطار النظري للدراسة بالاعتماد على المراجع والدوريات الخاصة بالموضوع، ولجمع بيانات الدراسة اعتمد الباحث على تقارير الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية المتوفرة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

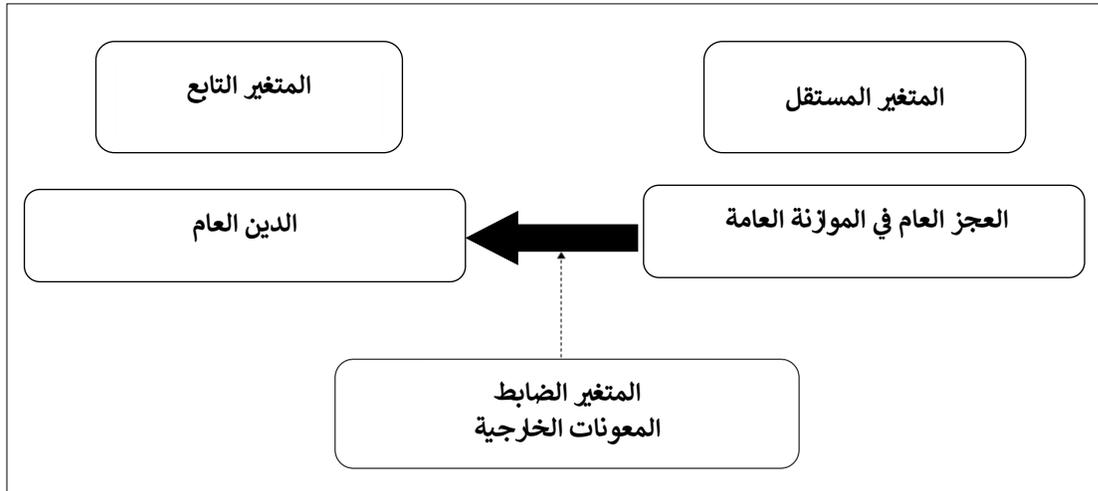
الطريقة والاجراءات

يتطرق هذا الفصل الى عرض منهجية، ومتغيرات الدراسة، والمعالجة الاحصائية المتبعة في الدراسة وأسلوبها، بالإضافة الى أسلوب جمع المعلومات.

فرضيات الدراسة

- على ضوء مشكلة الدراسة تم وضع فرضيات الدراسة على النحو الآتي:
- H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) للعجز العام في الموازنة العامة على زيادة الدين العام في الأردن.
 - H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) للعجز العام في الموازنة العامة في ظل وجود المتغير الضابط (المعونات الخارجية) على زيادة الدين العام في الأردن.

أنموذج الدراسة



الشكل (١): نموذج الدراسة (Cecchetti et al., 2011; العضايلة وآخرون، ٢٠١٥; الصوص والحلي، ٢٠١٢)

منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة الدراسة والاهداف التي تسعى لتحقيقها، ستعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي دراسة اختبارية تقوم على بيانات فعلية بسبب كونه من أكثر المناهج ملائمة لهذا النوع من الدراسات، ولجمع بيانات الدراسة اعتمدت الدراسة بالاعتماد على النشرات المالية الحكومية الصادرة عن وزارة المالية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٦.

مصادر جمع البيانات

- وفي سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية:
- وتشكل الكتب العربية والأجنبية والمقالات والدوريات والمواقع الالكترونية والدراسات والأبحاث التي لها صلة بموضوع الدراسة سواء في الأردن أو في دول أخرى.
 - النشرات المالية الحكومية الصادرة عن وزارة المالية (WWW.mof.gov.jo) خلال فترة الدراسة (٢٠٠٦-٢٠١٦) كما هو موضح في الجدول (١).

جدول (١): بيانات عجز الموازنة والدين العام في الأردن خلال السنوات ٢٠١٦-٢٠٠٦ بالمليون

السنة	المعونات الخارجية	الدين العام	عجز الموازنة
٢٠١٦	١٤٥٨,٨	٢٤,٤٠٠	-٩٠٦,٧
٢٠١٥	١١٢٨	٢٢,٨٤٧,٩٠	-٩٢٦,٥
٢٠١٤	١٢٣٦,٥	٢٠,٥٥٦	-٥٨٣,٥
٢٠١٣	٦٣٩,١	١٩,٠٩٧	-١٣١٨
٢٠١٢	٣٢٧,٣	١٦,٥٨١	-١٨٢٤
٢٠١١	١٢١٥	١٣,٤٠٢	-١٣٨٢,٧
٢٠١٠	٤٠,٧	١٠٦٧٨,٩	-١٠٤٥,٢
٢٠٠٩	٦٨٤	٩٣٩٣,٥	-١٥٠٩,٣
٢٠٠٨	٧١٨,٨	٨٢٤٧,٧	-٣٣٨,٢
٢٠٠٧	٣٤٣,٤	٧٩٦٧,٢	-٦١٥
٢٠٠٦	٣٠٤,٦	٧٤٠١,٥	-٤٤٣,٢

المصدر: من عمل الباحث بناء على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية في الأردن www.mof.gov.jo

يوضح الجدول أعلاه تقريراً مفصلاً المعونات الخارجية والدين العام وعجز الموازنة للمملكة الأردنية الهاشمية، ويلاحظ من الجدول وجود معونات خارجية على مدار سنوات الدراسة وهو ما يبين أن الاقتصاد الأردني يعتمد على هذه المعونات في محاولة الحفاظ على عدم زيادة مستوى عجز في الموازنة العامة أكثر مما هو عليه، كما يلاحظ أن الدين العام يتزايد مع سنوات الدراسة بشكل تدريجي وهو ما يدل على تدهور الموازنة العامة بسبب الأعباء والنفقات المتزايدة التي تتكبدها الحكومة الأردنية في ظل شح الموارد، كما يلاحظ من الجدول وجود عجز مستمر في الموازنة العامة وبالتدقيق في قيم هذا العجز يلاحظ وجود انخفاض كبير لهذا العجز في عام ٢٠١٤ عن العام السابق له وهذا الانخفاض يعود إلى المعونات الخارجية التي كانت في ذلك العام قد تضاعفت عن الأعوام السابقة مما ساعد في ضبط وتخفيض العجز في هذه السنة بما يقارب ٧٠٠ مليون دينار أردني.

المعالجة الإحصائية

- لاختبار فرضيات الدراسة، قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية كما يلي:-
- الأساليب الإحصائية الوصفية: حيث قام الباحث بتحليل بيانات الدراسة تحليلًا وصفيًا لكافة متغيرات الدراسة وذلك من أجل استخراج عدة مقاييس إحصائية وصفية مثل: الانحراف المعياري، الوسط الحسابي وأعلى قيمة وأدنى قيمة، وذلك بالإضافة إلى مؤشري التفرطح والالتواء لتأكد من مدى اقتراب بيانات الدراسة من التوزيع الطبيعي.
 - اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام نموذج الانحدار البسيط، وذلك من أجل تحديد مدى تأثير المتغير المستقل (العجز العام في الموازنة العامة) على المتغير التابع (الدين العام)، كما وتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، وذلك من أجل تحديد مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في ظل وجود المتغير الضابط في هذه الدراسة، كما وتم الاعتماد على أساليب اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي التالية: (اختبار التوزيع الطبيعي، واختبار التداخل الخطي، واختبار الارتباط الذاتي، بالإضافة إلى مصفوفة اختبار بيرسون)، وذلك من خلال استخدام

برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحقيق هذه الغاية.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

يحتوي هذا الفصل على ثلاثة أقسام رئيسية، تضمن القسم الأول التحليل الوصفي لبيانات الدراسة لوصف عينة الدراسة من خلال الاستعانة بالمقاييس الإحصائية الوصفية كالوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى وأدنى قيمة، وتضمن القسم الثاني التحقق والتثبت من بيانات الدراسة وصلاحياتها للتحليل الإحصائي والتأكد من توافقها مع فروض التوزيع الطبيعي إضافة إلى اختبار التداخل الخطي لبيانات الدراسة والارتباط الذاتي بها، أما القسم الثالث فتم فيه اختبار الفرضيات الخاصة بهذه الدراسة من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط والمتعدد.

التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

من المهم التأكد من تحقيق بيانات الدراسة للشروط التي تؤكد على وملاءمتها لاختبارات تحليل الفرضيات، ومن أهم الشروط الواجب توافرها في بيانات الدراسة هو اتباعها للتوزيع الطبيعي، (Hayduk, 1987) إذ من المهم اتباع متغيرات الدراسة (المستقل، والضابط، والتابع) للتوزيع الطبيعي وفي حال عدم اتباعها لشروط التوزيع الطبيعي فإنه يجب إجراء اختبارات تحليل إحصائي لا معلمية للبيانات التي تحمل صفة التوزيع غير الطبيعي.

وفيما يلي نتائج اختبارات التحقق من بيانات الدراسة متمثلة باختبار التوزيع الطبيعي واختبارات التداخل الخطي والارتباط الذاتي:

اختبار التوزيع الطبيعي

تم الاعتماد على اختبار Kolmogorov-Smirnov من أجل اختبار اتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وفيما يلي جدول اختبار التوزيع الطبيعي.

جدول (٢) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

P-Value	المتغير	
٠,٢٠٠**	الدين العام (المتغير التابع)	١
٠,٢٠٠**	العجز العام في الموازنة العامة (المتغير المستقل)	٢
٠,٢٠٠**	المعونات الخارجية (المتغير الضابط)	٣

يبين الجدول (٢) نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov) التوزيع الطبيعي لكل من متغيرات الدراسة المتمثلة بكل من (الدين العام كمتغير تابع، والعجز العام في الموازنة العامة كمتغير مستقل، والمعونات الخارجية كمتغير ضابط)، وبالاعتماد على قاعدة القرار الآتية:

يتحقق شرط التوزيع الطبيعي في متغيرات الدراسة عندما تكون قيمة الاحتمال ($P\text{-Value} > 0.05$) وفي حال عدم تحقق ذلك فإن ذلك يدل على عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً (Hayduk, 1987). وحيث أن قيمة الاحتمال P-Value لجميع متغيرات الدراسة قد حصلت على نتيجة أكبر من ٠,٠٥، فإن ذلك يشير إلى تحقيق جميع المتغيرات لشروط التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يمكننا من الاعتماد على الاختبارات المعلمية Parametric Tests في تحليل فرضيات الدراسة واختبارها.

اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي

تم الاستعانة باختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي لاختبار صلاحيات بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وذلك كما في الجدول (٣).

جدول (٣): اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي

اختبار التداخل الخطي		المتغيرات في النموذج
VIF	Tolerance	
١,٠٤٣	٠,٩٩٦	العجز العام في الموازنة العامة (المتغير المستقل)

١,٠٠٦	٠,٩٨٥	المعونات الخارجية (المتغير الضابط)
١,٧٥١	Durbin-Watson	اختبار الارتباط الذاتي

يبين الجدول (٣) أعلاه نتائج اختبار التداخل الخطي (Multi-collinearity Test) من خلال مقياس (Collinearity Diagnostics)، اعتماداً على مؤشرين هما:

– معامل تضخم التباين (Variance Inflationary Factor (VIF)، ويكون هناك تضخم حسب هذا المؤشر عندما تكون قيمة (VIF) أكبر من أو تساوي ٥ (Field, 2013; Myers, L., & Broyles, S. T., 2000).

– معامل القدرة على التحمل Tolerance، وتكون مشكلة الارتباط الذاتي حسب هذا المؤشر عندما تكون قيمة Tolerance أقل من (٠,١٠) (Field, 2013).

وحسب النتائج المبينة في الجدول رقم (٣) يتضح اجتياز جميع متغيرات الدراسة هذين المؤشرين وهذا يعني عدم وجود مشكلة تداخل خطي في نموذج الدراسة.

أما فيما يتعلق باختبار (Durbin-Watson test) الذي تم إجراؤه من أجل التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test) في النموذج فإنه يجب أن تتراوح النتيجة المثلى ما بين (١,٥-٢,٥) حيث إنها تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات (Field, 2013)، وحيث أن قيم D-W المحسوبة لنموذج الدراسة قد بلغت (١,٧٥١)، وهي ضمن المدى الملائم فإن ذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي تؤثر على صحة نموذج الدراسة.

الإحصاءات الوصفية للدراسة ومتغيراتها

جدول (٤): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Mean	.Std Deviation	Maximum	Minimum	Skewness	Kurtosis
الدين العام	١٤٥٩٧,٥٢	٦٠٥٨,٥٩	٢٤٤٠٠	٧٤٠١,٥٠	٠,٧٣٢	-٠,٩٧٣
العجز العام في الموازنة العامة	-٩٥٠,٦٩	٤٥٨,٤٠	-٣٣٨,٢٠	-١٨٢٤	-٠,٦١٧	-٠,٨٦٣
المعونات الخارجية	٧٣٦,٠٢	٤٤٣,٠٤	١٤٥٨,٨٠	٤٠,٧٠	٠,١٥٤	-١,٢٨٨

يعرض الجدول (٤) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وهي (المتغير المستقل التابع: الدين العام، والمتغير المستقل: العجز في الموازنة العامة، والمتغير الضابط: المعونات الخارجية)، ويلاحظ من الجدول أن المتوسط العام لحجم الدين العام في الأردن قد بلغ ١٤٥٩٧,٥٢ مليون دينار حيث بلغت أعلى قيمة لحجم الدين العام ٢٤٤٠٠ مليون دينار كانت في عام ٢٠١٦ في حين بلغت أدنى قيمة ٧٤٠١,٥٠ مليون دينار في عام ٢٠٠٦ مليون دينار وذلك يدل على أن حجم الدين العام الذي تلجأ له الحكومة الأردنية يتزايد من عام إلى عام، كما بلغ متوسط العجز العام في الموازنة العامة ٩٥٠,٦٩ مليون دينار، حيث بلغت أعلى قيمة عجز عام في الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية ٣٣٨,٢٠ مليون دينار، في حين بلغت أدنى قيمة عجز ١٨٢٤ مليون دينار أردني، وحسب البيانات التي تم عرضها في الجدول رقم (٤) يتضح أن استمرارية العجز في الموازنة في جميع سنوات الدراسة الممتدة ما بين عام ٢٠٠٦-٢٠١٦، كما يتضح وجود معونات خارجية تعتمد عليها الأردن تساعد على التخفيض من العجز الكبير في الموازنة العامة حيث بلغ متوسط قيمة المعونات الخارجية السنوية ٧٣٦,٠٢ مليون دينار أردني وهو ما يدل على اعتماد الأردن على المعونات الخارجية بجانب إيراداتها لسداد نفقاتها.

ولا بد من النظر إلى مؤشري التفرطح (Kurtosis) والالتواء (Skewness) واللذين يقومان بقياس مدى ملاءمة البيانات لشروط التوزيع الطبيعي، وحسب رأي (Field, 2013) فإن المدى غير المناسب للتفرطح هو عندما تقع قيمته بين (-٣) و(٣) بينما المدى المناسب للالتواء هو (-١) و(+١)، وبالرجوع إلى الجدول يتبين أن قيم كل منهما تقع في المدى الملائم، الأمر الذي يشير إلى ملاءمة بيانات هذا المتغيرات لشروط التوزيع الطبيعي.

مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

اعتمد الباحث على مصفوفة ارتباط بيرسون من أجل تقييم العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة نفسها ثم فيما بين كل منها والمتغير التابع كما يبين الجدول (٥).

جدول (٥): نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

Variable	Y	X	C
Y	١		
X	٠,٥٧٥**	١	
C	-٠,٦٨٧**	-٠,٦٥١**	١

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

حيث تشير Y إلى الدين العام كمتغير التابع، وتشير X إلى العجز العام في الموازنة العامة كمتغير مستقل، وتشير C إلى المعونات الخارجية كمتغير الضابط. وبالاطلاع على البيانات الإحصائية المعروضة في الجدول (٥) يتضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لمعامل الارتباط فيما بين المتغير التابع الدين العام وكل من المتغير المستقل والمتغير الضابط، وكان معامل الارتباط الأقوى هو الذي يربط المعونات الخارجية كمتغير الضابط مع الدين العام، إذ بلغ (-٠,٦٨٧) والتي تدل على وجود علاقة عكسية قوية جداً ذات دلالة إحصائية مما يعني أن زيادة حجم المعونات الخارجية للأردن للمعونات الخارجية تقلل من الدين العام، بينما معامل الارتباط الأدنى كان الدين العام وبين العجز العام في الموازنة العامة، إذ بلغ (٠,٥٧٥)، والتي تدل على وجود طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية مما يعني أن زيادة العجز العام في الموازنة العامة يزيد من الدين العام، كما ويلاحظ من الجدول وجود علاقة عكسية قوية جداً ذات دلالة إحصائية بين كل من العجز العام في الموازنة العامة كمتغير مستقل وبين المعونات الخارجية كمتغير الضابط بمقدار (-٠,٦٥١).

اختبار فرضيات الدراسة

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للعجز العام في الموازنة العامة على زيادة الدين العام في الأردن. بهدف اختبار فرضية الدراسة قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار البسيط Simple Regression بهدف التأكد من وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعجز العام في الموازنة العامة على زيادة الدين العام في الأردن.

جدول (٦): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الأولى

T- statistics = ٢,٦٣٢	Standardized Coefficients	R Square	Adjusted R Square
T Distribution Table = ١,٧٩٦	٠,٥٧٥	٠,٣٣١	٠,٢٨٣
Model F test = ٦,٩٢٦		Sig = ٠,٠٢٠	

إن القيمة المطلقة لـ Beta Standardized Coefficients التي بلغت قيمتها (٠,٥٧٥) والموضحة في الجدول (٦) أعلاه تشير إلى حجم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، أي أن ذلك يشير إلى حجم تأثير العجز العام في الموازنة العامة على زيادة الدين العام في الأردن، كما أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) التي بلغت (٠,٢٨٣) تشير إلى أن ٢٨,٣٪ من التقلبات الحاصلة في صافي الدين العام في الأردن يمكن تفسيرها من خلال التغيرات الحاصلة في العجز العام في الموازنة العامة، وتعد هذه القيمة جيدة نسبياً ويمكن بموجبها الاعتماد على حجم هذا الأثر بين المتغير التابع والمستقل، ومن الجدير بالذكر أن متممة قيمة معامل التحديد المعدل البالغة ٧١,٧٪ تشير إلى وجود عوامل أخرى تقع ضمن العلاقة المتبادلة بين هذين المتغيرين.

كما يتضح من نتائج الجدول أعلاه ارتفاع القيمة المطلقة لـ T المحسوبة البالغة (٢,٦٣٢) عن القيمة الجدولية لها التي بلغت (١,٧٩٦) عند مستوى معنوية ($\text{Sig} \leq ٠,٠٥$)، وبناء على ما سبق ترفض الفرضية العدمية الأولى وتقبل الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للعجز العام في الموازنة العامة على زيادة الدين العام في الأردن.

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للعجز العام في الموازنة العامة في ظل وجود المتغير الضابط (المعونات الخارجية) على زيادة الدين العام في الأردن.

"ولغرض تحديد نتيجة الفرضية الثانية اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار المتعدد، وقد تم الاعتماد على قيمة (F) لتقييم مدى القوة التفسيرية التي يمتلكها نموذج الدراسة ومدى ملائمتها في تمثيل العلاقة بين كل من المتغير (المستقل

والضابط) وبين المتغير التابع، حيث تشير قاعدة القرار إلى أنه يتم قبول النموذج عندما تكون قيمة F المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية، ولغرض معرفة أثر كل من المتغير المستقل والمتغير الضابط كل منها على حده على المتغير التابع تم الاعتماد على قيمة t المحسوبة، حيث تنص قاعدة القرار على وجود زيادة القيمة المطلقة ل t المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (Sig) أقل من (0,05) وذلك لقبول الفرضية البديلة ورفض العدمية، وللإشارة إلى مدى دقة تفسير كل من المتغير (المستقل والضابط) من المتغير التابع تم الاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square.

جدول (٧): نتائج اختبار الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية الأولى في ظل وجود المتغير الضابط

Variables	B	Beta		T	Sig	Sig F= .045	T Distribution Table = 1,796
		Standardized	Coefficients				
(Constant)	4.05		1,929	0,38	F test Model=4,708	
X	3,491	0,662		2,090	0,31	Adjusted R2=0,426	F Distribution Table = 2,417
C	-9,632	-0,704		-2,933	0,19	R= 0,735	

حيث تشير Y إلى الدين العام كمتغير التابع، وتشير X إلى العجز العام في الموازنة العامة كمتغير مستقل، وتشير C إلى المعونات الخارجية كمتغير الضابط. يبين الجدول (٧) نتائج اختبار الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة المتمثلة بكل من (العجز العام في الموازنة العامة كمتغير مستقل، والمعونات الخارجية كمتغير الضابط) مجتمعة، وبيان أثرها على المتغير التابع (الدين العام في الأردن)، ويلاحظ من الجدول أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (4,708) وهي دالة عند مستوى (0,045) وأكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (2,417)، مما يشير إلى تمتع النموذج المقترح بالملائمة والقوة التفسيرية بشكل قوي، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن Sig F وهي 0,045 أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي 0,05، إذًا يتوجب رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة لها، وهذا يعني وجود أثر هام ذو دلالة إحصائية للعجز العام في الموازنة العامة في ظل وجود المتغير الضابط (المعونات الخارجية) على زيادة الدين العام في الأردن.

"كما يتضح من نتائج اختبار الانحدار المتعدد قيمة معامل الارتباط (R) وهي (0,735) تؤكد وجود علاقة موجبة قوية لمتغيرات الدراسة المتمثلة بكل من (العجز العام في الموازنة العامة كمتغير مستقل، والمعونات الخارجية كمتغير الضابط) مجتمعة وبين الدين العام في الأردن".

"كما وازهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R²) وهي (0,426) تعني أن حوالي 42,6% فقط من التقلبات التي تحدث في الدين العام في الأردن يمكن تفسيره بالتغيرات التي تحدث في متغيرات الدراسة المتمثلة بكل من (العجز العام في الموازنة العامة كمتغير مستقل، والمعونات الخارجية كمتغير الضابط) مجتمعة، وتعتبر هذه القيمة جيدة ويمكن الاعتماد عليها، كما أن الانخفاض النسبي لقيمة معامل التحديد تشير إلى وجود عوامل أخرى تقع خارج نطاق العلاقة المتبادلة بين هذه المتغيرات قد يكون لها أثر متبادل لكل منهما على الآخر، كما ويلاحظ التحسن في قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R²) مع ادخال المتغير الضابط حيث كانت قيمة هذا المعامل قبل ادخال المتغير الضابط (0,283) في حين أصبحت (0,426) في ظل وجود المتغير الضابط، ويعتبر هذا الفرق والبالغ قيمة (0,143) لصالح المتغير الضابط الذي قام بضبط هذا الأثر وتحسينه.

كما يبين الجدول رقم (٧) أن القيمة المطلقة لمعامل بيتا المطلقة Beta Standardized Coefficients قد بلغت (0,662) والتي تدل على قوة تأثير المتغير المستقل على التابع وهو الدين العام في الأردن في ظل وجود المتغير الضابط وهو المعونات الخارجية، وفيما يتعلق بالقيمة المطلقة ل t المحسوبة فقد أظهرت نتائج الدراسة أنها قد بلغت (2,090) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (1,796)، ويساند هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية t Sig التي كانت أقل من (0,05) حيث بلغت قيمتها (0,38)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على رفض الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المطلقة ل t المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية t Sig أقل من (5%)، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للعجز العام في الموازنة العامة في ظل وجود المتغير الضابط (المعونات الخارجية) على زيادة الدين العام في الأردن.

نتائج الدراسة ومناقشتها

استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة توصل الباحث للنتائج التالية:

- يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للعجز العام في الموازنة العامة على زيادة الدين العام في الأردن، ويرى الباحث أن السبب في هذا الأثر يعود إلى أن لجوء الدول إلى الدين العام غالباً ما يكون بسبب عجز إيراداتها عن تغطية نفقاتها الأمر الذي يفسر الأثر الجوهري الذي يحمله العجز العام في الموازنة العامة على زيادة الدين العام.
- يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للعجز العام في الموازنة العامة في ظل وجود المتغير الضابط (المعونات الخارجية) على زيادة الدين العام في الأردن، إضافة إلى وجود تحسن في قيمة معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) مع ادخال المتغير الضابط حيث كانت قيمة هذا المعامل قبل إدخال المتغير الضابط (٠,٢٨٣) في حين أصبحت (٠,٤٢٦) في ظل وجود المتغير الضابط، ويعتبر هذا الفرق والبالغ قيمة (٠,١٤٣) لصالح المتغير الضابط الذي قام بضبط هذا الأثر والعمل على تحسينه، ويفسر الباحث دور المعونات الخارجية في ضبط هذه العلاقة في أن المعونات الخارجية التي تحصل عليها الأردن يتم من خلالها تغطية جزء من عجز الموازنة الأمر الذي يقلل من العجز في الموازنة.

توصيات الدراسة

بناءً على نتائج الدراسة يقدم الباحث التوصيات التالية:

١. زيادة العمل على تقليل وتخفيض العجز العام في الموازنة وذلك من خلال العمل على تخفيض الإنفاق العام بالإضافة إلى زيادة الإيرادات العامة بالاعتماد على الإيرادات المباشرة.
٢. توجيه الإنفاق الحكومي إلى الاستثمار في المشاريع الاستثمارية المدرة للدخل من أجل تغطية العجز العام في الموازنة من الإيرادات المتولدة من هذه المشاريع.
٣. حث الحكومة على استغلال المعونات الخارجية والقروض الداخلية والخارجية في مشاريع استثمارية بدلاً من استخدامها في الاستهلاك، وذلك بهدف رفع مستوى الدخل القومي والنتائج المحلي وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة لتخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة والدين العام في الأردن.
٤. إعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي، ومحاولة الابتعاد عن القروض ذات الشروط التجارية الصعبة وترشيد معدلات الاقتراض، بالإضافة إلى ربط القروض الخارجية بالمشروعات الانتاجية التي يمكنها خدمة ديونها دون أن تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني.
٥. العمل على التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة حتى لا يحدث عجز يتزايد ويتراكم ويؤدي إلى أخطار عديدة.
٦. إجراء دراسات مستقبلية في هذا المجال مع أخذ متغيرات أخرى قد يكون لها أثر على كل من الدين العام والعجز في الموازنة العامة مثل التضخم وغيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

- إبراهيم، نيفين. (٢٠١٥). أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، (٧١)، ٩٦-١١٨.
- أبو زعيتر، أحمد. (٢٠١٢). دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الأزهر، فلسطين، غزة.
- الحاج، طارق. (٢٠٠٩). المالية العامة. ط١. عمان: دار صفاء.

- الحصري، ديانا. (٢٠١٢). *عجز الموازنة العامة ومعدل الفائدة في الاردن: دراسة تطبيقية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨)* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الاردنية، الاردن، عمان.
- دوابه، أشرف. (٢٠١٦). *أزمة الدين العام المصري: رؤية تحليلية*، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٦ يوليو.
- سلامة، أشرف حلمي. (٢٠٠٦). *الآثار الاقتصادية لأذون الخزانة على الموازنة العامة المصرية في الفترة من ١٩٩٢-١٩٩١* - ٢٠٠٥/٢٠٠٦ [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- شامية، أحمد. والخطيب، خالد. (٢٠٠٢)، *أسس المالية العامة*. عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- صالح، محمد. (٢٠٠٥). *مطبوعات في مقياس: المالية الدولية*. جامعة محمد خضيره بسكره، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر.
- صبيح، ماجد (٢٠٠٨). *الاقتصاد الفلسطيني*. جامعة القدس المفتوحة، عمان.
- الصوص، نداء والحلي، ربي. (٢٠١٢). *العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني*. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (٢٩)، ٩٩-١٢٠.
- طاقة، محمد والغزاوي، هدى. (٢٠١٠). *اقتصاديات المالية العامة*. ط٢، عمان: دار المسيرة.
- عبد الحميد، عبد المطلب. (٢٠٠٥). *اقتصاديات المالية العامة*. ط١، الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الرزاق، عمر (٢٠٠٢). *هيكل الموازنة العامة الفلسطينية*، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس.
- عبد الله، عبد الله عبد اللطيف. (٢٠١٢). *علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء رؤية التنمية المستقلة*. البحوث المالية، وزارة المالية، القاهرة، ٦.
- عبد، اياد حماد. (٢٠٠٨). *أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية: أسبابها وسبل مجابتهها*. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة العراق، (٢)، ١-١٧.
- عثمان، سعيد. (٢٠٠٨). *المالية العامة مدخل تحليلي معاصر*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- العضايلة، راضي والعمرو، حسن والقرالة، حذيفة. (٢٠١٥) *هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي ١٩٨٠-٢٠١٢*، مجلة العلوم الإدارية، (٢)٤٢، ١٥٥-٥٣٠.
- العلي، عادل. (٢٠١١). *المالية العامة والقانون المالي والضريبي*. ط٢، عمان، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
- عمر، محمد (٢٠٠٣). *الدين العام: المفاهيم-المؤشرات- الآثار، بالتطبيق على حالة مصر*، بحث مقدم إلى ندوة إدارة الدين العام، ٢١- ديسمبر.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت. (٢٠٠٧). *عجز الموازنة: المشكلات والحلول، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية*، (٢).
- المهايني، محمد. (٢٠٠٧). *المالية العامة*. الجامعة الافتراضية، الجمهورية العربية السورية.
- ميثم، عجم صاحب، وعلي، محمد سعود. (٢٠٠٤). *تخطيط المال العام: سياسات تعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة*. اربد: دار الكندي.

References

- Cecchetti, S., Mohanty, M., & Zampolli, F. (2011). **Achieving Growth Amid Fiscal Imbalances: The Real Effects of Debt**. In Economic Symposium Conference Proceedings, 352, 145-96.

-
- Field, A. (2013). **DISCOVERING STATISTICS USING IBM SPSS STATISTICS**. Sage Publications Ltd 1 Oliver's Yard 55 City Road London Ec1y 1sp.
- Hayduk, L.A. (1987). **Structural equations modeling with lisrel**. Baltimore. Johns Hopkins University Press
- Myers, L., & Broyles, S. T. (2000). **Regression coefficient analysis for correlated binomial outcomes**. *Journal of Applied Statistics*, 27(2), 217-234. doi: 10.1080/02664760021754
- Ozturk-degirmen, F. (2004). **Do Budget Deficits Matter: Evidence from Turkey**. George Mason University.